■ المبحث الثالث
العلاقة بين الاتحاد الإفريقي
والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

من البديهي أن توجد علاقة تعاون بين الاتحاد الإفريقي وأية منظمة دولية أخرى على الساحة الدولية، ولذلك، فإن هذا المبحث سوف يتناول العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية بهدف معرفة الدور الليبي البناء الذي يقوم به الزعيم الليبي معمر القذافي داخل هذا الاتحاد وخاصة في توجيه العلاقة مع هذه المنظمات الدولية والإقليمية.

أولاً: تطور العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة:

تكتسب العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي أهمية كبيرة، تنبثق من اضطلاع المنظمات الدولية الإقليمية بحفظ السلم والأمن في مناطقها الإقليمية، والرعاية والسعي إلى تحقيق أهداف ومصالح دولها الأعضاء، ويزيدها أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي كفل لتلك المنظمات الاضطلاع بذلك.

ويحرص الأمين العام للأمم المتحدة، باستمرار، على المشاركة في مؤتمرات تلك المنظمات. وقد شارك بإلقاء خطبة في مؤتمر القمة للاتحاد الإفريقي، المنعقد في مابوتو، عاصمة موزامبيق، في ناصر/ يوليو 2003. وجه من خلاله الشكر إلى الرئيس جواكيم شيمانو، وشعب موزامبيق المضيفين للقمة؛ إضافة إلى

شكر الرئيس ثا مبوأمبيكي؛ لعمله الدؤوب، وقيادته، خلال السنة الأولى من حياة الاتحاد الإفريقي، وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالاتحاد الإفريقي، لكونه دعوة إلى جميع الأفارقة، لإعادة تحديد مصيرهم؛ وإتاحة حياة أفضل لجميع شعوب القارة؛ وتمكين إفريقيا من الاضطلاع بدورها، وتحمل مسؤولياتها بكاملها في الشؤون العالمية. وأكد أن ميلاد الاتحاد يجسد إقرارا تاريخيًا بأن أفريقيا بعينها تتحمل المسؤولية الأولى عن تحديد قدرها ومستقبلها؛ وأن أفضل طريقة للنهوض بتلك المهمة تتمثل في الوحدة، من أجل تلبية احتياجات الشعوب، وتحقيق التطلعات. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن موضوع القمة وهو العمل على تنفيذ المشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقياء إنما يدل على السعي إلى تحقيق هذه المهمة، بما تقتضيه من جد وتركيز، ويبين العزم على أن يضطلع الاتحاد الإفريقي بدور مركزي في العمل، الرامي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقيا، في مجالات السلم والأمن،والديموقراطية، والحكم الرشيد، والحد من الفقر، والإدارة الاقتصادية السليمة. ولفت إلى أن بقية دول العالم مدركة لعزم الأفارقة على أخذ زمام الأمور بأيديهم، لمواجهة تحدياتهم؛ وهو ما يمكن رؤيته جليا في التزامات البلدان الثمانية، في خطة عملها من أجل إفريقيا؛ وفي مبادرتي الرئيس بوش، والاتحاد الأوروبي، من أجل زيادة الأموال المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في إفريقيا؛ وفي الدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة، من أجل إقناع البلدان المتقدمة بعمل المزيد، مثل: تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإلغاء التعريفات؛ وإتاحة المزيد من فرص التخفيف من عبء الديون؛ بل تقديم دعم أكبر لمكافحة الإيدز. وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة، أن البلدان المانحة مدعوة لدعم الإصلاحات الجارية في البلدان النامية، بتقديم المزيد من الموارد، والفرص التجارية.

كما أن البلدان: الغنية والفقيرة، مطالبة بجعل الأهداف الإنمائية للألفية في

الصدارة، عند صنع القرار، على الصعيدين: الوطني والعالمي. وتعد المساءلة المفتاح الرئيسي، بمعنى مسألة الشعوب لحكوماتها؛ ومسألة الشركاء من البلدان المتقدمة والنامية، بعضهم بعضا. وكلما كان عزم إفريقيا أقوى على تحقيق التزاماتها بالإصلاح، كان هناك حظ أوفر في نجاح العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك العمل، سيتمثل الدور الحيوي في المشاركة الجديدة، من أجل تنمية إفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإنه يجب أن تنشأ مشاركة بين إفريقيا وبقية العالم، على أساس رصد أداء كل من المانحين والمستفيدين؛ وتماسك السياسات، ومشاطرة المسؤولية عن تحقيق التنمية، والشعور المتبادل بالثقة. وكذلك ينبغي لهذه المشاركة أن تجسد ثقة الشعوب الإفريقية بحكوماتها؛ وهذا الشعور بالمسؤولية الإفريقية، يجب تطبيقه على جميع التحديات، التي تواجه القارة.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بأن المنظمة العالمية، ستظل تشارك إفريقيا عن كثب في العمل على مواجهة مجمل التحديات، التي تواجهها، سواء في المستوى القطري، من التعليم إلى شؤون الحكم، ومن تحقيق التنمية الزراعية إلى مكافحة الإيدز؛ وفي مستوى الاتحاد الإفريقي، من خلال دعم تطوير مؤسسات الاتحاد الرئيسية. وسوف تستمر في العمل من أجل تعزيز بناء السلام في إفريقيا، وبناء القدرات الإفريقية على حل الصراعات. ناهيك بالاستمرار في العمل من أجل المساعدة على كفالة الخطط الجديدة لتحقيق السلام والأمن في إفريقيا، تستفيد من القدرات الإفريقية المعززة، في مجال حفظ السلام ؛ وكذلك من المشاركة الناشطة للأمم المتحدة في 10 الربيع/ مارس 2006، أجاز مجلس السلم والأمن، التابع للاتحاد الإفريقي، في اجتماعه السادس والأربعين، التحول من البعثة الإفريقية في السودان إلى عملية الأمم المتحدة، بخصوص الوضع في دارفور بينه وبين المنظمة الدولية، في ترقية السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا،

وكان التعاون دائمًا بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إلا أنه بعد قبول السودان مبدأ وجود قوات دولية، ظهر، في 8 و9 من شهر الربيع/ مارس 2006، خلافهما في من سيتولى قيادة تلك القوات المختلطة..

وفي 16 الصيف/ يونيو 2007، ذكرت مصادر دبلوماسية، بعد اجتماع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، في مقر الاتحاد، بأديس أبابا، أن مجلس الأمن، تفاعل تفاعل تفاؤلا قويا بعمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام. وذكر سفير المملكة المتحدة لدى المجلس، بعد الاجتماع المغلق، أن المحادثات شملت التعاون، وتقاسم الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الأهداف، وتطرقت المحادثات إلى الوضع في دارفور. واتفق الجميع على أن السودان، اتخذ خطوة كبيرة، بموافقته على القوة المشتركة، أما الوضع في الصومال، فقد اتفق على دعم الأمم المتحدة جهود الاتحاد الإفريقي وتعزيزها، وجعل المطلب الرئيسي الحالي، هو دفع المصالحة الوطنية إلى الأمام.

وفي 28 الصيف/ يونيو 2007، أرسلت الأمم المتحدة بعثة دولية، لتقصي حالة الحدود بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حيث ستنشر قوات دولية، ويشاور في ذلك الاتحاد الإفريقي والسودان. ويشار إلى أهمية دعم الاتحاد الإفريقي، وضرورة تبادل المعلومات بينه وبين الأمم المتحدة.

ثانيًا - العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والدول العربية:

خلال ندوة آفاق التعاون العربي- الإفريقي، التي عقدت بالخرطوم، في 18 و19 الربيع/ مارس 2006، وشارك فيها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، إضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون العربي- الإفريقي، طرحت عشرون ورقة علمية للتدارس، وتبادل الرؤى، وخلصت الندوة إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة إعداد تقييم شامل للتعاون العربي- الإفريقي، بدءا بالمرحلة،

التي تلت القمة العربية الأولى، في الربيع/ مارس 1977، وحتى الآن.

2. اعتماد رؤية جديدة مشتركة للتعاون العربي- الإفريقي.

3. إنشاء آلية تنسيق بين برامج الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

4. وضع برنامج عمل استراتيجي، في مجالات التعاون المختلطة.

5. توفير الموارد المالية والبشرية، لضمان تنفيذ البرنامج الاستراتيجي المشترك.

اختتمت القمة العربية، بالخرطوم، في الربيع/ مارس 2006. وأقرت باستعدادها للمساهمة في تمويل قوات الاتحاد الإفريقي، في دارفور، بمبلغ 150 مليون دولار.

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن الدعم، الذي اختصت القمة به تمويل قوات الاتحاد الإفريقي، سيبدأ بعد ستة أشهر، صرح وزير الخارجية السعودي، خلال المؤتمر الصحفي، بالرياض، بعد اجتماعه بخافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، في 13 الربيع/ مارس 2007، بأن السودان بلد أساسي في الجامعة العربية. واتصالاتها به مستمرة، وبجهد مشترك مع الاتحاد الإفريقي.

والمملكة العربية السعودية تؤيد هذا الجهد، وتدعمه لإيجاد حل سريع للوضع في السودان؛ وذلك من الموضوعات المطروحة، ليس في مجلس الجامعة الاعتيادي فقط؛ وإنما في مؤتمر القمة العربية كذلك. في 23 الربيع/ مارس 2007، صرح الرئيس السوداني، بان الدبلوماسية المصرية، نجحت، بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، في تولي الاتحاد الإفريقي للدور الأكبر في المساعي، الرامية إلى تسوية أزمة دارفور. كما استطاعت مصر والجزائر، مع الصين وباكستان، الحيلولة دون توقيع العقوبات على السودان، أو اللجوء إلى التدخل العسكري، في مشروع

القرار رقم 1556، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، في ناصر يوليو 2004. وخلال اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، تبلور الموقف العربي، الداعم للسودان، الرافض للتدخل الدولي. كما أكدت القمة العربية، في الجزائر، دعمها الكامل للحوار السياسي في السودان. ونجحت قمة سرت الليبية، التي عقدت في منتصف شهر الثمور/ أكتوبر 2004، بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، في تأكيد أهمية الإطار الإقليمي.

اضطلعت لجان الإغاثة الإنسانية، باتحاد الأطباء العرب، ونقابة الأطباء المصريين، وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ووزارة الصحة، وجهاز الأمن القومي للمصريين، اضطلعت بأعمال الإغاثة: الإنسانية والصحية، وتقديم المساعدات العاجلة. وفي 28 الصيف يونيو 2007، ذكر مسؤول لجنة إفريقيا بجامعة الدول العربية، أنها على استعداد للتعاون مع الاتحاد الإفريقي على إرسال بعثة طبية عاجلة إلى جنوب السودان، ودارفور، والصومال. كما أشار إلى أن الجامعة، أنشأت إدارة الغوث الإنساني، مهمتها التنسيق بين المنظمات الإنسانية العربية. عقد المؤتمر البرلماني العربي- الإفريقي الحادي والعشرون، في دمشق، في 23 و24 الصيف/ يونيو 2007، بدعوة من مجلس الشعب السوري؛ لتعزيز الروابط متعددة الجوانب، التي تجمع بين الشعوب: العربية والإفريقية، وتعميق البعد البرلماني، في مختلف المجالات، وسيعقد اجتماع لجنة المتابعة، المنبثقة من المؤتمر البرلماني العربي- الإفريقي، وكان من أهم ما نوقش الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتعاون والتضامن، في المجال الإفريقي- العربي؛ إضافة إلى مناقشة التنمية البشرية، في قمة الاتحاد الإفريقي التاسعة، باكرا، في الأيام الثلاثة الأولى من شهر ناصر/ يوليو 2007،صدر إعلان خاص، يؤيد الاقتراح، الذي قدمته مصر، في خصوص تطورات الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، والذي يقضي بتأييد المبادرة العربية للسلام، الصادرة عن قمة بيروت، عام 2002، وقمة الرياض، عام 2007. وأكد الاتحاد الإفريقي ضرورة

حل القضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثًا - العقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقي:

تشكل الاتحاد الإفريقي في عام 2002 ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، التي كانت تتعرض دائما لانتقادات لتقاعسها عن التدخل، أو إصدار تعليقات على ما يجري من أعمال عنف، أو ممارسات قمعية قامت بها بعض أنظمة الحكم التي توصف بالاستبدادية في بلدان إفريقية، وكان من أوائل القرارات التي بناها الاتحاد الأفريقي لدى تأسيسه، عزل البلدان التي تقع فيها انقلابات عسكرية، ومنع ممثلي الجهات التي قامت بالانقلاب أو ممثلي هيئات الحكم المؤقتة أو الدائمة التي ينشئونها من المشاركة في أعمال فعاليات الاتحاد الإفريقي المختلفة. واستخدم الاتحاد الإفريقي أداء العقوبات في الماضي، للضغط على سلطات انقلابية؛ حيث ألزم توجو بإجراء انتخابات في عام 2005، كما استخدم الاتحاد الإفريقي العقوبات ضد جزيرة أنجوان الانفصالية في جزر القمر، والتي أطيح بقائد المتمردين فيها بدعم من الاتحاد عام 2008.

1- الاتحاد الافريقي يفرض عقوبات على المجلس الحاكم في غينيا:

قال الاتحاد الإفريقي يوم الخميس أنه فرض عقوبات فورية على زعماء المجلس العسكري الحاكم في غينيا الذين استولوا على السلطة في انقلاب في شهر الكانون/ ديسمبر الماضي عقب وفاة الرئيس المخضرم لاتسانا كونتي.

وقال رمضان العمامرة رئيس مفوضية السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في اجتماع للمفوضية في نيجيريا: «هذه العقوبات تستهدف الأعضاء المدنيين والعسكريين الذين يعملون على ادامة هذه الأعمال المخالفة للدستور في غينيا. أنها لا تستهدف مصلحة الشعب الغينى.

2- الاتحاد الإفريقي يفرض عقوبات على موريتانيا (النوار فبراير 2006):

فرض الاتحاد الإفريقي يوم الجمعة الموافق 6 النوار/ فبراير 2009 عقوبات على موريتانيا التي استولى فيها الجيش على السلطة في هانيبال/ أغسطس 2008 بعدما أطاح بنظام حكم الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، كأول رئيس منتخب بشكل ديمقراطي في البلاد،بعد منعها من المشاركة في قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة التي عقدت قبل أيام من ذلك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في بيان له الأعضاء بالاتحاد إلى تنفيذ قراره، وأكد أن العقوبات يجب أن تصاحبها جهود لإعادة النظام الدستوري إلى موريتانيا، وقال البيان: يحث المجلس السلطات التي انبثقت عن الانقلاب على التعاون الكامل مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، بهدف العودة الفورية للنظام الدستوري، وحل الأزمة السياسية في البلاد سريعا». وتشمل العقوبات منع إصدار تأشيرات وقيودا على السفر، وتجميد أصول مملوكة لكل الأفراد المدنيين والعسكريين الذين يقومون بأنشطة تدعم ما وصفه الاتحاد الإفريقي بالوضع الراهن غير الدستوري في موريتانيا.

ولم يتسن الحصول على تعليق بشأن قرار الاتحاد الإفريقي من أي من أعضاء المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا الذي يقوده الجنرال محمد ولد عبد العزيز القائد السابق للحرس الرئاسي، وتطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبد العزيز بإعادة تنصيب الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله الذي رفعت عنه الإقامة الجبرية في شهر الكانون ديسمبر الماضي، إلا أن الجنرال عبد العزيز يرفض ذلك غير مستبعد خوض الانتخابات التي أعلن عن تنظيمها في موريتانيا في شهر ناصر/ يونيو المقبل، والتي قرر فيها المجلس العسكري على أعضاء القوات المسلحة التنحي عن مناصبهم لخوضها، وعقد الاتحاد الإفريقي قمة استضافتها إثيوبيا في الفترة من الأول وحتى الرابع من شهر النوار/ فبراير 2009، ومنعت كل من موريتانيا وغينيا، التي شهدت أيضا انقلابا

عسكريا في شهر الكانون/ ديسمبر الماضي، من المشاركة في هذه القمة.

وقال مسئولون في الاتحاد خلال القمة المشار إليها: إن منع الدولتين من الحضور يثبت أن القارة قد تركت ماضيها المليء بالإخفاقات».